دور الاستثمار في تنمية الزراعة العربية

د. احمد عمر الراوي

يكثر الحديث اليوم عن اهمية الاستثمار بجميع اشكاله لتنمية الاقتصادات العربية، واخذت البلدان العربية تتنافس في توفير الشروط المناسبة لجذب الاستثمارات الخارجية سواء العربية منها او الاجنبية. الا ان معظم البلدان العربية لم تتمكن من ذلك فظل الاستثمار الخارجي محدودا، حيث لم يحقق الاستثمار العربي البيني عام ٢٠٠١ سوى ٢,٦ مليار دولار، كما ان حجم الاستثمار الاجنبي في المنطقة العربية لم يزد على ستة مليارات دولار وبنسبة لا تتجاوز ٠,٨٪ من حجم الاستثمارات في العالم والمقدرة عام ٢٠٠١ بنحو ٧٣٥ مليار دولار.

وبذلك لم يرد أي من الدول العربية في قائمة الدول العشر الاولى الاكثر جذبا للاستثمار على مستوى العالم ولا حتى في قائمة الدول النامية. ويعود السبب في ذلك الى عدة عوامل منها عدم نجاح السياسات والبرامج في تنمية القطاعات الاقتصادية لكي تتمكن من تهيئة الشروط المطلوبة للاستثمارات فيها. كما ان التشريعات والاطر المؤسسية مازالت غير كفوءة وغير قادرة على ان تهيئ المناخ الملائم لجذب الاستثمارات بجميع اشكالها.

والزراعة العربية شأنها شأن بقية القطاعات الاقتصادية، وربما القطاع الاكثر تأخرا في جذب الاستثمار فيه، نتيجة للظروف والعلاقات السائدة في اساليب العمل المتبع والتي تعود الى الارث الاجتماعي والثقافي للمجتمع الريفي العربي وبذلك نجد ان حصة الزراعة من الاستثمارات العربية البينية عام ١٩٩٤ لم تزد على ٧,٩٪ رغم ما تملكه الزراعة العربية من فرص استثمارية كبيرة متمثلة بموارد طبيعية وبشرية مهمة لم تتح الفرصة لاستثمارها.

فالقطاع الزراعي العربي مثل ميداني مهم وحيوي للتعاون العربي والدولي، من خلال اقامة المشروعات المشتركة واستثمار موارده الطبيعية. لاسيما ان هذا القطاع يتسم بكونه يستند الى مقومات طبيعية وبشرية مهمة لم تساعد الامكانات والقدرات المحلية على استثمارها بسبب جملة من المعوقات والمشكلات التي لم تساعد على تهيئة الظروف للاستثمار الخارجي فيها ومن هذه المعوقات:

١. سوء السياسات النقدية وضعف عمل انظمة المصارف.
٢. سوء السياسات المالية المتمثلة بانظمة الضرائب والرسوم.
٣. ضعف الادارة والسياسات التي تعتمد في عملية تنظيم الاستثمارات.
٤. طبيعة القطاع الزراعي العربي وما يتسم به من تخلف في بناه التحتية.
٥. طبيعة العلاقات الانتاجية في الزراعة العربية، وما تتسم به من علاقات مبنية على تقاليد واعراف متوارثة.
٦. ضعف في اداء القطاعات الاخرى التي لم تتمكن من خلق التشابكات الامامية والخلفية مع الزراعة لاسيما قطاع الصناعة.

في ضوء واقع تلك الاطر المؤسسية والتشريعية للقطاعات الاقتصادية العربية اتسم المناخ الاستثماري بعدم قدرته على جذب رؤوس الاموال سواء العربية ام الاجنبية.

ومع كل تلك المعوقات يمكن ان تكون الزراعة العربية قادرة على احتضان الاستثمارات الخارجية، وان تتيح افاقا واسعة للاستثمار سواء كان ذلك في اتجاهاته الافقية واستغلال ما متوفر من موارد، حيث هناك نحو ١٣٢ مليون هكتار من الاراضي التي يمكن زراعتها، وموارد مياه لم تستغل بشكل رشيد في عدد من الاقطار العربية. اضافة الى ثروة حيوانية وسمكية ممكن ان تطور من خلال اقامة شركات متخصصة في ذلك. او في الاتجاهات العمودية مما يمكن ان يطور الزراعة العربية من خلال اقامة شركات لانتاج التقانات الزراعية والبذور المحسنة والاصناف ذات الانتاجية العالية، لأن الزراعة العربية في أمس الحاجة الى مثل هذه الاستثمارات بهدف تنميتها. لعدم قدرة الطاقات المحلية على النهوض بهذه الانشطة. وعليه لابد من قيام الاقطار العربية باعتماد جملة من السياسات والبرامج المشجعة للاستثمار لاسيما بعد دخول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى موضوع التطبيق الكامل ودخول عدد كبير من الاقطار العربية عضوية منظمة التجارة العالمية مما يتطلب ذلك جملة من التوصيات نلخصها بما يلي:

١. تعزيز التعاون العربي في المجالات الحيوية للقطاع الزراعي العربي.
٢. اعتماد سياسات نقدية ومالية اكثر مرونة في تطوير انظمة المصارف بما يمكن من التشجيع على جذب الاستثمارات الزراعية.
٣. تحسين كفاءة اداء المؤسسات الاقتصادية وتطوير اداراتها بما يساعد على تحفيز الاستثمار الخارجي.
٤. تشجيع الاستثمارات في مجال تطوير التكنولوجيا الزراعية.
٥. قيام الجهات المسؤولة بوضع خارطة استثمارية زراعية توضح فرص الاستثمار في كل بلد من البلدان العربية ووضعها امام اصحاب رؤوس الاموال والشركات للتعرف على تلك الفرص. على ان تتولى المنظمات العربية الزراعية مثل هذه المهمة.

في الهم الاقتصادي

ما يتم تجهيزه في محطات التعبئة أهو بنزين عادي أم محسن؟

حسام الساموك

من يلجئ مؤسسات لها اعتبارها الرسمي وحضورها اليومي في حياة المواطن الى ممارسة اجراءات تتناقض وابسط اليات المصداقية والثقة المفترضة بين المرجعية الرسمية وعموم المواطنين.

وهل هناك من يحمل مصدرا رسميا مسلحا بالنظرة الاعتبارية الواثقة تجاه عموم الناس ان يضطر لتبرير اجراء يتخذه بذريعة غير واقعة مما يعرضه لفضيحة التكذيب وربما التشهير غير المبرر.

من هذه المسلمات تطالعنا الدهشة بما اقدمت عليه وزارة النفط، وبعد ان زاد اللغط على العديد من سلبيات ادائها، حينما تعارف اصحاب المركبات على ان هناك نوعين من البنزين الخاص بالسيارات، البنزين العادي الذي تجهزه غالبية محطات التعبئة، وبسعر عشرين دينارا للتر الواحد، والبنزين المحسن او الممتاز الذي تجهزه محطات معينة وبسعر خمسين دينارا للتر الواحد، لكن اللافت للنظر ان وزارة النفط م ت كل محطاتها باعلانات تؤكد ان البنزين الذي يتم تجهيزه هو بنزين محسن وبسعر خمسين دينارا، وبذلك اختفى نهائيا تجهيز البنزين العادي، لكن ما اثار فضيحة تداول بها كل الناس ان ما يتم تجهيزه تحت اسم البنزين المحسن لم يكن الا بنزينا عاديا ومن اردأ الانواع مما يؤكد حقيقة يدركها الجميع وفي المقدمة منهم العاملون الفنيون والاداريون في وزارة النفط معا ان ما حصل هو رفع غير معلن اقدمت عليه الوزارة بنسبة ١٥٠ بالمئة لاسعار البنزين العادي، بغض النظر عن رداءته.

ان ما جرى يدركه تماما كل المعنيين بالامر، ولم يكن في الواقع الا احدى حلقات الرفع المبرمج لسعر البنزين الذي يسعون اليه، امتثالا لضغوط صندوق النقد الدولي وتنفيذا لمشروع رفع الدعم عن المشتقات النفطية وربما الغذاء ايضا، ليغدو ثمن لتر البنزين بخمسمئة دينار، لكن وزارة النفط وكذلك المؤسسات المعنية الاخرى مازالت تتردد كثيرا في اقرار النية المبيتة، فتلجأ اضطرارا لاعلان غير صحيح بأن ما يتم تجهيزه في محطات التعبئة هو بنزين محسن، لذلك نتحدى الاجهزة الفنية فيها ان تسوق ولو في محطة واحدة البنزين العادي وفقا لاعلاناتها.

وبرغم اننا لا نتقاطع كثيرا مع الوزارة في ان سعر العشرين دينارا للتر البنزين غير منصف بل غير مجد حتى في حساب تكاليف العمليات الادارية لتجهيز تلك المادة، لكننا على ثقة بأن المواطن كان سيتقبل زيادة معلنة وصريحة لاسعار البنزين وفق نهج واضح ومبرر منطقيا، دون اللجوء الى المخاتلة والابتزاز غير الاخلاقي في تجهيز مادة بمواصفات معينة على انها بمواصفات اخرى كل ما نتمناه على وزارة النفط وغيرها من الوزارات المعنية بشؤون الناس ومعاناتهم ان يتواصل اداؤها بما يجسد روح النزاهة والشفافية والامان.

تذبذب التجهيز ينعكس على ارتفاع الاسعار

البطاقة التموينية حققت معادلة التوازن المطلوب في اسعار المواد الغذائية

بغداد / رياض القره غولي

كثر الحديث عن تذبذب تجهيز مفردات البطاقة التموينية للمواطنين من قبل وزارة التجارة في الوقت الذي تصل فيه مثيلاتها من المواد المستوردة لحساب القطاع الخاص الى السوق التجارية المحلية (بامان) ومن دون تعرض الشاحنات الى السرقات كما تزعم الوزارة في تصريحاتها الاعلامية والتي تحاول فيها تبرير تلكوئها وتنصلها من اكبر مهمة انسانية واخلاقية ووظيفية في آن واحد تتمثل في توفير قوت الشعب بانسيابية تضمن للجميع عدم اللجوء الى السوق التجارية التي يقوم فيها بعض اشباه التجار والمحسوبين على التجارة والطارئين عليها باستغلال التلكؤ في تجهيز بعض مواد البطاقة التموينية لاسباب غير مبررة وغير منطقية معا، لرفع اسعار تلك المواد وايصالها الى ارقام فلكية كما حصل بعد فضيحة الطحين الممزوج ببرادة الحديد الذي وصل سعر الكيس زنة (٥٠) كغم منه الى (٣٥) الف دينار بعد ان كان لا يتجاوز خمسة الاف دينار.

والحقيقة ان البطاقة التموينية صارت معادلا لتوازن الاسعار في السوق المحلية واستطاعت بغض النظر عن الظروف السياسية والاقتصادية لاقراره في حينها، حماية العراقيين من خط الفقر والجوع في ظروف الحصار وخلال الحرب وما بعدها، وحتى في زمن تفشي البطالة وزيادة معدلاتها وسياسة تحرير الاسعار الداخلية لكننا نجد برغم ذلك اصواتا محمومة وتنافسا غير مسبوق للتلويح بالغائها بدلا من المحافظة عليها وتحسين مكوناتها لحين انتعاش الوضع الاقتصادي ووضع ضوابط وتشريعات منظمة للسوق وقوانين تحمي المستهلك مرافقة للتحرير الاقتصادي والغائها..

عن اهمية البطاقة التموينية وتذبذب تجهيز مفرداتها وانعكاس ذلك على ارتفاع اسعار المواد الغذائية في السوق المحلية قال المواطن (عدنان محمد) لـ (في الحدث الاقتصادي) ان الحصة التموينية اصبحت جزءا من مفهوم الامن الغذائي والاجتماعي في ظل تنامي التضخم الاقتصادي في العراق وانعكاساته على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية فيه، اذ تترقب العوائل تسلم حصصها مثل الطحين والدهن، والرز، والسكر والشاي، والبقوليات ومساحيق الغسيل. وان أي تأخير في وصول أي مادة من هذه المواد يعني ببساطة ارتفاع مثيلاتها في السوق التجارية مع الاسف، وقد أتضح ذلك جليا في سقف أسعار السكر الذي أنقطع تجهيزه لوكلاء المواد الغذائية التابعين لوزارة التجارة لثلاثة أشهر متتالية مما زاد من سعره ليصل الى الف دينار للكيلوغرام بعد ان كان (٥٠٠) دينار في الاشهر الماضية التي شهدت انسيابية في تجهيزه، اما الشاي فله حكاية اخرى اذ غاب هو الآخر طوال الشهرين المنصرمين لتلتهب اسعاره وتصل الى (٥) آلاف دينار للكيلوغرام الواحد منه (التجاري) و (١٥٠٠) دينار (لشاي الحصة).

المواطنة صبيحة الجبوري قالت اننا في الدورة لم نتسلم منذ شهرين البقوليات بالاضافة الى السكر والشاي وقد شهدت (البقوليات) ارتفاعا ملحوظا في الاسعار حيث تضاعف سعر الكيلوغرام الواحد من الفاصوليا الى (٥٠٠) دينار بعد ان كان سعره (٢٥٠) دينارا، فيما وصل سعر العدس الى (١٢٠٠) دينار للكيلوغرام في حين لم يتجاوز سعره (٦٠٠) دينار قبل شهرين اما مساحيق الغسيل فقد وصل سعرها الى الف دينار بعد ان كان الشهر الماضي (٧٥٠) دينارا.

مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية في عددها الثاني

بغداد / المدى

صدر العدد الثاني من مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية والتي تصدرها كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية وهي مجلة فصلية علمية تناول الموضوع الرئيس فيها الذي كتبه رئيس هيئة تحرير المجلة الدكتور كامل علاوي خفض الديون العراقية وماذا يعني ذلك للمستقبل اذ تطرق فيه الى ان حجم ديون العراق تتراوح ما بين (١٢٠-١٢٧) مليار دولار وقد سعت الدبلوماسية العراقية والامريكية لحل هذه المشكلة اقليميا ودوليا حيث وجدت تفهما لدى بعض الاطراف في الوقت الذي اختلفت فيه جهات دولية خارج نادي باريس الذي يدين له العراق بـ (٤٠) مليار دولار وحصل على خصم مقداره ٨٠٪ على ان يسري الخصم على ثلاث مراحل ٣٠٪ حتى ٢٠٠٥/١/١ وهي المرحلة الاولى و ٣٠٪ تتم بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على اتخاذ اجراءات سائدة واصلاحات اقتصادية و ٢٠٪ ستخفض بعد التحقق من نجاح ما اتفق عليه في المرحلة السابقة. كما اشار الدكتور علاوي الى ان (٢٠) مليار دولار بحسب البيانات المتداولة تمثل ديوناً مستحقة لدول وجهات اوربية مختلفة و (٦٠) مليار دولار (يقال انها مستحقات لدول خليجية) مشيراً الى انه على المدى القصير لا يعول على انتظار خفض الديون العراقية بما يؤثر مباشرة على الوضع الاقتصادي في العراق.

كما تناول العدد تحليلا لمؤشرات التنمية البشرية في الاردن في مفهومها واولوياتها فضلاً عن بحث بعنوان نحو دينار عراقي امثل (الكميات والفئات) للدكتور عبد الحسين الغالبي حيث تضمن توصيات مقدمة الى البنك المركزي العراقي للمساهمة في حل المشكلة النقدية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

اما المباحث الاخرى للمجلة فتضمنت موضوعات الخصخصة وامكانيات تطبيقها في العراق للاستاذ المساعد رضا صاحب في كلية الادارة والاقتصاد تطرق فيه الى اهمية الخصخصة والصعوبات التي تواجهها، اما الدكتورة حنان عبد الخضر فقد تناولت في بحثها عن المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودور كل منها في رسم الستراتيجيات التي تحكم عمل الاقتصاد العالمي. فيما تناول المدرسان المساعدان نزار كاظم وسالم طلال في بحثهما بشأن تدعيم رأسمال المصارف العربية وفقا لمقررات بازل الدولية وانعكاساتها الاقتصادية في ضوء التحديات التي تواجهها المصارف العربية وخصوصا المتطلبات المحلية والضاغطة التي انبثقت عن اتفاقية بازل الدولية.

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨